بنسبة تنفيذ 6 بالمئة.. 31 ألف أسرة دمشقية حصلت على مازوت التدفئة من أصل 511 ألف أسرة

دمشق بحاجة إلى سنة ونصف السنة لتوزيع مازوت التدفئة حسب الكميات المتوافرة

مسؤول لـ«الوطن»: 45 ألف ليتر يومياً فقط مخصصات دمشق من «التدفئة».. والحاجة الإجمالية 28 مليوناً

| فادي بك الشريف

تزداد الأعباء على العائلة السورية مع اشتداد برودة الطقس لجهة الاستعداد وتأمين مستلزمات فصل الشتاء القاسي على أصحاب «الدخل المحدود» لصعوبة توفير وسائل التدفئة والتأخر الحاصل في توزيع مخصصات المواطن من المادة والمقدرة بـ50 ليتراً تكاد تخفف من ضراوة البرد.

وعلى الرغم من رفع أسعار الليتر إلى 5 آلاف ليرة بزيادة 3 آلاف، إلا أن المعلومات الرسمية في محافظة دمشق تؤكد لـ«الوطن» قلة الكميات المخصصة للعاصمة من مازوت التدفئة يومياً بمعدل طلبي مازوت «45 ألف ليتر يومياً» من إجمالي عدد الطلبات الخاصة بالمازوت والمقدرة بـ18 طلباً يومياً توزع على وسائل النقل والأفران والمشافي والمدارس إضافة إلى «التدفئة».

ويبدو أن هناك صعوبة بالتعامل مع الكميات في ظل قلة التوريدات بسبب الحصار الاقتصادي الجائر، فما أن تفكر المحافظة بتحسين واقع طلبات النقل حتى تصطدم بوجود قلة بتوزيع المادة للمواطنين لزوم التدفئة، والعكس صحيح فإن أي تحسن يطرأ على مازوت التدفئة يطلبين أو أكثر ينعكس سلباً على واقع «النقل» وذلك بسبب الكميات الإجمالية المخصصة.

وكشفت مصادر مسؤولة في دمشق لـ«الوطن» أن عدد الطلبات المسجلة على مازوت التدفئة بدمشق يقدر بـ511 ألف طلب نفذ منها بحدود 31 ألف طلب، أي إن 31 ألف عائلة دمشقية حصلت على المادة، بنسبة تنفيذ 6 بالمئة حتى تاريخه، علماً أن نسبة التنفيذ محددة ضمن قرار لجنة الخدمات بـ11 بالمئة يومياً عملاً بجدول الاحتياجات، على أمل أن تتحسن النسبة في حال تحسنت التوريدات، مع الإشارة إلى أن بدء توزيع المادة كان مع أول الشهر العاشر «تشرين الأول» أي مضى نحو 40 يوماً على بدء التوزيع.

> بعد 20 الشهر انخفاض واضح على درجات الحرارة

وتوضح المصادر أن دمشق بحاجة يومياً وسطياً إلى 5 طلبات «تدفئة» لتغطية عدد الطلبات الإجمالية، علماً أن عدد البطاقات الذكية في دمشق يقدر بـ560 ألفاً، وتقدر كمية المازوت المطلوبة لتأمين 50 ليتراً لكل بطاقة نحو 28 مليون ليتر في حال ضربنا عدد الطلبات بالكمية المقدرة، وضمن مبينة أن نسبة المازوت المخصص لمازوت التدفئة من إجمالي الكميات لا تتجاوز 10 بالمئة، علماً أن هذه النسبة متفاوتة بين محافظة وأخرى.

في السياق، تشهد البلاد حالة عدم استقرار جوي تترافق بهطلات مطرية متفرقة في المناطق الساحلية والجزيرة والجنوبية، نتيجة امتداد منخفض جوي سطحي يترافق بتيارات جنوبية غربية طبقات الجو كافة.

وقال المتنبئ الجوي حسان الجردي لـ«الوطن»: نشهد حالة عدم استقرار جوي تؤثر في البلاد لفترة محدودة، وتميل الأجواء للاستقرار اعتباراً من اليوم الثلاثاء حتى مطلع الأسبوع القادم.

ولفت الجردي إلى أنه بعد 20 الشهر نشهد انخفاضاً واضحاً على درجات الحارية، على أن نشهد منخفضاً جديداً يترافق مع هطلات مطرية في عدد من المحافظات السورية.

وأكدت الأرصاد الجوية في نشرتها أمس أن الجو سيكون غائماً جزئياً بشكل عام مع بقاء الفرصة مهيأة لهطل زخات محلية من المطر فوق أماكن متفرقة من البلاد تكون صحوية بالعواصف الرعدية أحياناً خاصة على المنطقة الساحلية والجنوبية والجزيرة.

وتكون الرياح شرقية في المناطق الشرقية والجزيرة في حين تكون جنوبية غربية في باقي المناطق بين الخفيفة والمعتدلة، والبحر خفيف إلى متوسط ارتفاع الموج.

وفد من مجلس محافظة دمشق شارك في الجلسة.. والشمعة: تطرقنا إلى مبادرة «دمشق تتحاور» لتستفيد منها اللاذقية

في مجلس محافظة اللاذقية.. إعادة النظر بخطة مكافحة الحرائق

رئيس المجلس لـ«الوطن»: تقديم بيانات أضرار الحرائق إلى لجنة مركزية للتعويض

| اللاذقية– عبير محمود

ركزت طروحات معظم أعضاء مجلس محافظة اللاذقية على حوادث الحرائق التي اندلعت نهاية الشهر الماضي في عدة مواقع بالمحافظة، مطالبين بإعادة النظر في خطة مكافحة الحرائق ومراجعتها بشكل شامل واستدراك كل الثغرات التي قد تسهم بسرعة اشتعال الحرائق.

وخلال مناقشة أعمال الدورة السادسة العادية والأخيرة لهذا العام، بحضور وفد من مجلس محافظة دمشق، طالب أعضاء من مجلس محافظة اللاذقية بالاستفادة من كل مشروعات مياه الشرب وتأمين مناهل لتعبئة الإطفائيات والآليات المشاركة في عمليات الإخماد، وضرورة تعويض المزارعين المتضررين من الحرائق.

كما شدد أعضاء من المجلس على ضرورة معالجة أزمة النقل خاصة بين المدن والأرياف، وتوفير كل مخصصات الوقود لوسائل النقل لمنع ذرائع بعضهم بعدم توفر ما يكفي من محروقات لتنفيذ رحلاتهم اليومية لتأمين نقل المواطنين، مع التأكيد على دور الوحدات الشرطية تابعة عمل السرافيس إلى نهاية الخطوط ومعاقبة المخالفين وفق القانون.

وفي تصريح لـ«الوطن»، أكد رئيس مجلس محافظة اللاذقية تيسير حبيب، أهمية طروحات أعضاء المجلس وتسليط الضوء على القضايا المحقة وطرح مقترحات لمعالجتها، منوهاً بتشكيل لجان لحصر أضرار الحرائق بكل المواقع التي نشبت فيها، وسيتم تقديم البيانات إلى لجنة مركزية برئاسة المحافظ للتعويض بشكل كامل وبالوقت نفسه للجميع بغاية توخي الدقة في حصر الأضرار والمتضررين بشكل عام.

وحول زيارة وفد من مجلس محافظة دمشق، أكد حبيب أهمية مواصلة تبادل الخبرات وتناقل التجارب بين مجالس المحافظات وتفعيل عمل الإدارة المحلية في سورية بشكل عام.

وأشار إلى وجود فرق بين عمل مجلس محافظة اللاذقية ومجلس محافظة دمشق لكون مجلس محافظة دمشق هو مجلس مدينة على مستوى مجلس محافظة، أما مجلس محافظة اللاذقية على غرار بقية المجالس في المحافظات فهو مجلس معني بتقديم الدعم والمؤازرة لبقية المجالس والإشراف المباشر لكونه توجد مدينة مركز وفيها مجلس.

ولفت حبيب إلى أن مجلس المحافظة له دور المشرف من دون أخذ دور الوحدات المحلية ومصادرة صلاحياتها، منوهاً إلى أن كل المجالس المحلية مسؤولة عن تقديم الخدمات واتخاذ القرارات التي تصب بمصلحة المواطنين، مع الإشارة إلى حق المجلس في الطلب من الوحدات إعادة النظر بالقرارات إن كانت غير منسجمة مع الاستراتيجية العامة للمحافظة وللدولة.

من جهته، بيّن رئيس مجلس محافظة دمشق إياد الشمعة لـ«الوطن»، أنه تم عرض الحالة الموجودة في محافظة دمشق لأن محافظتنا تشمل بحكم القانون مدينة واحدة هي مدينة دمشق وأعضاء مجلس المحافظة يمثلون أعضاء مجلس المدينة في آن واحد، والمكتب التنفيذي لمجلس المحافظة يمثل المكتب التنفيذي للمدينة.

وأضاف: تم عرض موضوع اللجان التي تم تشكيلها من المجلس، وهي لجان محدثة بموجب قانون حماية المستهلك وقانون مراقبة الأسواق والأسعار ومراقبة الأفران ومراقبة الإشكالات المخالفة، مشيراً إلى أنه تم التطرق إلى المبادرة التي أطلقتها محافظة دمشق بعنوان «دمشق تتحاور» لدراسة وتقييم أي عمل سيتم تنفيذه في المحافظة وإمكانية الاستفادة من هذه الخبرة ضمن محافظة اللاذقية والمحافظات الأخرى.

من جهتهم، أكد عدد من أعضاء وفد مجلس محافظة دمشق أهمية تفعيل قانون الإدارة المحلية ومتابعة آلية العمل في كل مجلس بما يسهم في توفير مجال أكبر لنقل التجارب وتطوير العمل بشكل أكبر بما يخدم مصلحة المواطنين.

إعادة النظر في التعرفة الطبية الجديدة للمشافي الحكومية لعدم وضوحها.. وتوقعات بخفض سعر بعض الوحدات الطبية

نقيب أطباء دمشق لـ«الوطن»: شكاوى على أطباء بسبب أخطاء طبية وتوقيف بعضهم ثلاثة أشهر

| محمد منار حميجو

كشف رئيس فرع دمشق لنقابة الأطباء عماد سعاده أنه ورد إلى النقابة نحو 80 شكوى على أطباء معظمها ادعاءات بارتكاب أخطاء طبية، لافتاً إلى أنه ثبت بحق البعض ارتكابه أخطاء طبية، في حين معظمهم لم يثبت أنهم ارتكبوا أخطاء طبية.

وفي تصريح لـ«الوطن» بيّن سعاده أنه تم إيقاف بعض الأطباء عن العمل لمدة ثلاثة أشهر خلال العام الحالي وذلك بعدما ثبتت بحقهم صحة الشكاوى المقدمة بارتكابهم أخطاء، لافتاً إلى أن الشكوى يتم عرضها على المجلس المسلكي.

وبيّن سعاده إلى أن العقوبات الجزائية بحق الطبيب الذي قدمت بحقه شكوى بأنه ارتكب خطأ طبياً من صلاحية القضاء وليس للنقابة دور في ذلك أي إن المشتكي يقدم شكوى إلى القضاء لاتخاذ الإجراءات القانونية في هذا الموضوع، في حين أن النقابة تتخذ بحق الطبيب الذي ثبت بحقه ارتكابه خطأ طبياً العقوبة المسلكية والتي تكون عبر المجلس المسلكي.

ولفت سعاده إلى أن هناك مساعي في النقابة بأن يكون للأطباء المتقاعدين تأمين صحي في مشاف معينة باعتبار أن الطبيب المتقاعد ليس له تأمين صحي بمجرد تقاعده، معتبراً أن هذه الخطوة ممتازة، ولافتاً إلى أن هذا المشروع بحاجة إلى دراسة لمعرفة التكاليف وكيفية تطبيقه، من دون أن يذكر تفاصيل أخرى عن الموضوع.

وفي السياق كشف سعاده أنه تتم دراسة إعادة النظر في التعرفة الطبية الخاصة بالمشافي الحكومية التي صدرت منذ أشهر، لافتاً إلى أنه من أسباب النظر بها كما يبدو وجود خلل في التطبيق وتتم دراسة التعرفة حالياً لتصحيح هذا الخلل من دون أن يذكر تفاصيل أخرى عن الموضوع.

وفي سياق متصل أكد سعاده أنه تم إعادة دراسة التعرفة الطبية الخاصة بالمشافي الحكومية لتوضيح وبيان العديد من التفاصيل التي صدرت مؤخراً حولها، وأشارت المصادر إلى أنه لم يكن هناك وضوح في تطبيق التعرفة الحالية، بمعنى أن بعض المشافي طبقت القرار وفق رؤيتها ومشاف أخرى طبقت القرار ذاته أيضاً وفق رؤيتها الخاصة.. وتوقعت المصادر أن تتم إعادة النظر في أسعار بعض الوحدات الطبية وذلك بتخفيض أسعارها باعتبار أنها أصبحت مكلفة على المواطن.

> 50 طبيب يتقاعدون سنوياً في دمشق

وكانت وزارة الصحة قد أصدرت وزارة الصحة في نهاية الشهر السادس من العام الحالي التعرفة الجديدة للمعاينات الطبية وأجور المشافي، حيث رفعت معاينة الطبيب الممارس العام إلى 25 ألف ليرة سورية، ومعاينة الطبيب الاختصاصي في العيادة إلى 40 ألف ليرة سورية، ومعاينة الطبيب المختص الذي تجاوزت ممارسته للمهنة 10 سنوات إلى 50 ألف ليرة سورية. ونص القرار على تعديل الوحدات في المشافي الحكومية، فعدل مثلاً الوحدة الجراحية من 700 ليرة سورية إلى 5 آلاف ليرة سورية، أي بما يزيد على 600 بالمئة. وألزم القرار المستشفيات والمراكز الطبية والعيادات الخاصة بتطبيق التعرفة الجديدة الواردة في القرار.

النساء يتصدرن مشهد التسول في السويداء

بحصاص لـ«الوطن»: نقص الشباب في مديرية الشؤون الاجتماعية سبباً في عدم مكافحة التسول

| السويداء- عبير صيموعة

باتت ظاهرة التسول في الشوارع الظاهرة الأكثر انتشاراً على مساحة مدينة السويداء وبعد أن كانت تتضمن الأطفال أو ما دون 17 سنة منهم إلا أن الفترة الأخيرة شهدت وجوداً للنساء من مختلف الأعمار ومن سكان المحافظة حسب ما يرتدينه من زي أو من خارجها يجلسن هنا أو هناك مع وجود أشخاص منهم من ذوي الإعاقات الذين لا تمنعهم إعاقتهم من ممارسة أي عمل ولو البيع على بسطة خضار.

وفي جولة لـ«الوطن» لمعرفة الأسباب التي أوصلتهن إلى الشارع وامتهان التسول تبين أن بعض النساء فقدن المعيل من أب أو أخ أو حتى ابن ومنهن من لديها أسرة ولكن تم التخلي عنهن ويحاولن ضمن عملهن تأمين متطلبات المعيشة ومنهن من امتنعت عن التبرير أو إعطاء الأسباب.

كما أن "الوطن" خلال جولتها سجلت وجود ظاهرة لتشغيل بعض الأطفال في التسول سواء من ذويهم أو من بعض الأشخاص مقابل الطعام والإقامة حسب ما أشار إليه أحد الأطفال.

إلا أن المستهجن في القضية عدم وجود من يتابع تلك الحالات ضمن الشوارع والساحات الرئيسية للمدينة والتي باتت تشكل مصدر إزعاج لكثير من المارة ضمنها ولأصحاب المحال التجارية الذين أكد بعضهم أن بعض المتسولين سواء من نساء أو أطفال ليسوا بحاجة حقيقية لأعمال التسول.

كما أشار البعض إلى وجود من يقوم بتشغيل الأطفال وتوزيعهم ضمن الشوارع في ساعات معينة ومن ثم جمعهم بساعات محددة، وعند سؤال "الوطن" عن عدم الإبلاغ كان التأكيد بوجود بلاغ عن تلك الحالات حيث يجري على خلفيتها اختفاء للأطفال لفترة ومن ثم عودتهم للشوارع من جديد.

بدوره مدير الشؤون الاجتماعية والعمل في السويداء سامر بحصاص أوضح لـ«الوطن» أن ملف المتسولين متابع من المديرية عن طريق لجنة مكافحة التسول إلا أن نقص العنصر البشري من الشباب أدى إلى بقاء اللجنة غير مفعّلة بالشكل المطلوب، موضحاً أن الإجراءات كانت سابقاً تتم إما عن طريق إبلاغ اللجنة أو المديرية بأي حالة تسول لاتخاذ الإجراءات المناسبة، إلا أنه حالياً يتم تبليغ الشرطة التي تقوم الوحدات الشرطية بدورها بتحويل المتسول إلى المحكمة، وبناء على قرار النيابة العامة يتم توجيه الطفل إلى بيت الرعاية الاجتماعية في حال عدم وجود الأهل لتقديم الدعم النفسي التوجيهي، وإن كان من أصحاب السوابق يتم إيداعه بقسم الأحداث في السجن المدني.

أما فيما يتعلق بالعنصر النسائي أو كبار السن فقد بين أنه عند الإبلاغ يتم تحويل الحالة إلى مأوى العجزة في دار الرعاية لإعادة التأهيل، إلا أنه وفق الواقع ورغم وجود كثير من تلك الحالات إلا أن المديرية وبعد البحث والتدقيق وجدت عدم إمكانية إيداع البعض وتقديم العناية اللازمة بسبب ظهور أحد الأبناء والقيام بسحب ذويهم من دار الرعاية.

بدورها عضو المكتب التنفيذي لقطاع الشؤون الاجتماعية رغدى الغوثاني أكدت لـ«الوطن» أن انتشار ظاهرة التسول محط اهتمام مديرية الشؤون الاجتماعية، مشيرة إلى أنه جرى مؤخراً منح ترخيص لجمعية «سول» التي تعنى بالأطفال المتسربين من المدارس والمتسولين وتعمل وفق برامج محددة ضمن إمكانياتها المتاحة منها تعديل سلوكي للطفل إضافة إلى البرنامج التعليمي والذي يتم ضمنه تقديم الدعم للأطفال بمنحهم مستلزمات العملية التعليمية من قرطاسية وحقائب وألبسة إضافة إلى النقل إلى المدارس.

وأضافت: كما تسعى الجمعية لإيجاد مكان إقامة لاستقبال الأطفال فاقدي الأبوين مع تأهيلهم وتدريبهم وتوجيههم إلى سوق العمل وتوجيه الراغب بالتعليم إلى المدارس ومتابعته وهو ما يجري العمل عليه حالياً.

وأشارت إلى أنه يتم عبر المكتب التنفيذي متابعة بعض الحالات الخاصة ضمن العائلات التي تسرب أبناؤها من المدارس أو لم يتم إدخالهم إليها من الأصل حيث يتم تأمين العمل للراغبين منهم بالعمل وإلزام الصغار منهم بالالتحاق بالمدارس، مؤكدة أن تدخل الجمعيات الخيرية وأبناء المحافظة من المغتربين والمجتمع المحلي من التجار والمقتدرين كان له الأثر الإيجابي في تخفيف ظاهرة التسول على ساحة المحافظة.